



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر
المنعقدة في ٣/ جماد الثاني/ ١٤١٢ هجري
الموافق ١١/ ١٢/ ١٩٩١ ميلادي.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٤)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

- أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور قسيم عبيدات.
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالسلام فريجات.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمود المومل.
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

هكذا من الله على

ز - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جو.

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المرعر.

٣ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ يلقيه معالي وزير المالية.

٤ - ما يجد من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد القادم ١٥/١٢/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحاً.

* وقائع العدد.

٢٧

هكذا من الأهل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٣/جماد الثاني/١٤١٢ هجري، الواقع في ١١/١٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: احمد قطيش، عيسى مدانات، طاهر المصري، ذيب انيس، د. قسيم عبيدات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عبد الباقي جمو، زياد الشويخ، محمود هوميل، عبد السلام فرجات، محمد المرعر، د. فوزي الطعيمه.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: ليث شبيلات، سليمان عرار.

وتغيب بمهمة رسمية: د. سعد حدادين، احمد الكفاوين، جمال حداد، منصور سيف الدين، داود قوجق.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور عبد الله التسور: وزير الصناعة والتجارة.

٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٦ - معالي السيد يتال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٩ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

١٠ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١١ - معالي السيد عبد الكريم الكباري: وزير العمل.

١٢ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٣ - معالي المهندس سعد هائل السورور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٤ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٥ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير دولة.

١٦ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٨ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

هكذا من المأهول

- ١٩ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ٢٠ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ٢١ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٢ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير الدولة.
- ٢٣ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
- ٢٤ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التكوين.
- ٢٥ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ٢٦ - معالي الدكتور فايز الخصاونه: وزير الزراعة.
- ٢٧ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- افتتاح الجلسة
- معالي رئيس المجلس:
- بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتح الجلسة. الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.
- السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس.
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته.
- السيد الامين العام:
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور قسيم عبيدات.
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب أنيس.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد زياد الشويخ.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمود هويل.
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عبدالباقي جمو.
- و - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد عبدالسلام فريجات.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمد المعمر.
- ح - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
- معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمون؟
- الجميع: موافقون.
- السيد الامين العام:
- ٣ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢، يلقيه معالي وزير المالية.
- معالي رئيس المجلس: معالي وزير المالية.
- معالي وزير المالية:
- بسم الله الرحمن الرحيم
- معالي الرئيس
- حضرات النواب المحترمين
- يسرني ان اتقدم الى مجلسكم الكريم

بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢. ان من ابرز معالم هذا المشروع هو الزيادة البيئه في حجم الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والراسمالي واعطائه اولوية خاصة للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية والاساسية للمواطنين كافة والعمل على تحسين مستوى المعيشة لدوي الدخول المحدودة والمتدنية والمساهمة في معالجة البطالة وجيوب الفقر والموارد المالية ومشاكل البيئه.

كما ان من المعالم الرئيسية لهذا المشروع هو دعم المجهود الوطني لاستئناف النمو الاقتصادي الصحي المستمر وزيادة الاعتماد على الذات ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني والتي تعمقت ابعادها نتيجة لاحداث الخليج.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان وثيقة مشروع قانون الموازنة العامة التي بين ايديكم تعكس السياسات المالية التي ستتمدها الحكومة من جهة والخدمات الاساسية التي ستوفرها للمواطنين وتطوير المرافق الخاصة بها وتشجيع الاستثمارات الانتاجية من جهة اخرى.

كما تظهر دور الحكومة في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وهي بحق تعتبر مجموعة من القرارات والبرامج والاجراءات التي لها تأثير كبير على حياة المواطنين ليس خلال فترة تنفيذ الموازنة فقط بل تمتدداها الى سنوات لاحقة.

ان محدودية الموارد وقلتها امام ضخامة

الاعباء المالية التي تتطلبها المرحلة الراهنة والتي يصعب تلبيتها بالكامل جعلت حسن استخدام الموارد وتوزيعها على مختلف القطاعات بشكل عادل الركيزة الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢. وان الدارس لهذا المشروع يلاحظ انه بالرغم من تزايد النفقات العامة والتي تؤدي بالتالي الى تعاظم اسهامات الحكومة في حياة المواطنين على مختلف الاصعدة فان العبء المالي على المواطنين لم يتزايد بشكل مواز.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعلمون ان المملكة شرعت في عام ١٩٨٩ بتنفيذ برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي متوسط المدى للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ساهم في عودة الاستقرار النقدي والمالي وتوفير العملات الاجنبية لتلبية احتياجات المواطنين واعادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية الا ان احداث الخليج وما نجم عنها من اثار سلبية حادة على الاقتصاد الوطني ادت الى ايقاف العمل بهذا البرنامج والى تحميل الاقتصاد الوطني اعباء اضافية نتيجة لعودة الاردنيين العاملين في الدول المجاورة وتعميق الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني.

كما نتج عن هذه التطورات السلبية تراجع في ملاءة الاردن المالية في المجتمع الدولي اذ توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول الصديقة عن تقديم القروض والكفالات للمشاريع التنموية الاردنية.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لحماية الاقتصاد الوطني من التعرض ثانية لازمة مشابهة لما حدث في نهاية عام ١٩٨٨ ولتمكين الاردن من عدم تحمل اعباء ديونه الخارجية حاليا ولتحقيق مزيد من الاعتماد على الذات اقتصاديا وماليا ولتحسين ملاءة الاردن المالية دوليا فقد تم اعداد برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي الشامل متوسط المدى للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨، باعتماد اطار اقتصادي كلي يضمن استئناف النمو الصحي والمستمر الذي يوفر مزيدا من فرص العمل ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وتخفيف اعباء خدمة الديون الخارجية ويؤدي الى المزيد من استعادة الثقة بالاقتصاد الوطني والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاستمرار في بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية.

وقد تم بحث هذا البرنامج مع المؤسسات الدولية لضمان الحصول على الدعم الخارجي من المجتمع الدولي بما يجب الاردن تحمل اعباء خدمة دينه الخارجي حاليا ويوفر الموارد المالية الخارجية لدعم ميزان المدفوعات وبناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية بعد توقف الدعم العربي وتراجع قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج.

وفيما يلي عرض للعناصر الرئيسية لهذا البرنامج:

١ - زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ليتجاوز (٣٪) عام ١٩٩٢

وليستمر في الارتفاع التدريجي لضمان توفير مزيد من فرص العمل.

٢ - زيادة نسبة مجمل الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي لترتفع من (٢١١٪) عام ١٩٩٢ الى (٢٣١٪) عام ١٩٩٨ وسيتم تنشيط دور القطاع الخاص لتمكينه من رفع نسبة استثماراته من (١١٨٪) عام ١٩٩٢ الى (١٦١٪) عام ١٩٩٨ مع التركيز على الاستثمارات التي تؤدي الى توفير مزيد من فرص العمل والى زيادة حجم الصادرات وانتاج السلع الاحلالية.

٣ - تخفيض معدل التضخم السنوي بشكل مستمر لتصل نسبته في عام ١٩٩٧ الى نصف ما هي عليه في عام ١٩٩١، علما بأن الرقم القياسي للاسعار ارتفع خلال العشرة اشهر الاولى من عام ١٩٩١ بحوالي (٦٧٪) نقطة اي ما نسبته (٤١٪)، اما المعدل العام الشهري للرقم القياسي خلال تلك الفترة بالمقارنة مع مثيلتها من عام ١٩٩٠ فقد ارتفع بما نسبته (٨٤٪).

٤ - تخفيض عجز الموازنة تدريجيا من حوالي (١٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ الى (٥٪) عام ١٩٩٧ وذلك من خلال تحسين الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (٢٦٢٪) عام ١٩٩٢ الى (٣٠٪) عام ١٩٩٨ وتخفيض النفقات كنسبة من هذا الناتج من حوالي (٤٠٪) عام ١٩٩٢ الى (٣٥٪) عام ١٩٩٨ مع المحافظة على توفير الخدمات الاساسية

التعليمية والصحية والاجتماعية الاخرى.

٥ - تخفيض العجز في الميزان التجاري من (٢٧٧٪) عام ١٩٩٢ الى (١١٧٪) عام ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الصادرات الوطنية بشكل تدريجي من (٢٨١٪) عام ١٩٩٢ الى (٣٠٥٪) عام ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع التركيز على الصادرات السلمية من المواد المصنعة والتعدينية والصادرات الزراعية وتخفيض المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (٥٥٧٪) عام ١٩٩٢ الى (٤٢٣٪) عام ١٩٩٨.

٦ - تخفيض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات بدون التحويلات الرسمية من (٢٤٪) في عام ١٩٩١ الى حوالي (٢٪) عام ١٩٩٧ والى وضع التوازن عام ١٩٩٨.

٧ - الاستمرار في تنفيذ السياسات المالية والنقدية التي تؤدي الى زيادة بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية بحيث تكون كافية لتغطية متطلبات المملكة من هذه العملات لتعزيز الثقة بسعر صرف الدينار الاردني والمحافظة على استقراره.

٨ - ضبط الائتمان الوطني بما يتفق واحتياجات برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي ويضمن عدم التوسع في الائتمان على نحو يزيد من الضغوط التضخمية مع وضع القيود المشددة على

اقتراض الحكومة ومؤسساتها من الجهاز المصرفي لتوفير مزيد من فرص الائتمان للقطاع الخاص لتمكينه من زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

٩ - تصحيح الاوضاع المالية والادارية للمؤسسات العامة وخاصة العاملة منها في مجال الكهرباء والمياه والنقل.

١٠ - تحسين مستوى معيشة ذوي الدخل المنخفض والتصدية لمشكلة جيوب الفقر وتقليصها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تدل المؤشرات الاقتصادية الاولى لعام ١٩٩١ ان الاقتصاد الاردني قد حقق بعض النجاح في استيعاب الآثار السلبية التي نجمت عن أحداث الخليج وان القطاعات المالية والخارجية والنقدية شرعت في التحسن وان معظم القطاعات الانتاجية بدأت تتجه نحو تحقيق النمو، وفيما يلي تقييم اولي للاوضاع الاقتصادية لهذه السنة:

١ - الناتج المحلي الاجمالي تشير التقديرات الاولى الى ان الناتج المحلي الاجمالي سيحقق خلال عام ١٩٩١ نموا حقيقيا تصل نسبته الى حوالي (١٪)، فقد اظهر الرقم القياسي للانتاج الصناعي خلال الربع الثالث من عام ١٩٩١ نموا ملحوظا بالمقارنة مع النصف الاول من نفس العام بلغت نسبته (٢٩٪) وما نسبته (٢٪) بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٠ وتدل المؤشرات الاولى ان القطاع

هكذا من المأهول

الصناعي سيحقق خلال عام ١٩٩١ نموا إيجابيا بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، مما يؤكد تجاوز هذا القطاع للمصاعب التي تعرض لها نتيجة أحداث الخليج. أما بقية قطاعات الاقتصاد الوطني فقد تعرضت لتراجع بعضها إلى التراجع، وخاصة قطاع الزراعة لعدة أسباب منها سوء الأحوال الجوية، وقطاع التعدين بسبب تراجع صادرات الفوسفات إلى دول أوروبا الشرقية نتيجة للتحويلات السياسية التي شهدتها تلك الدول. وفي المقابل ستحقق القطاعات الأخرى نموا معتدلا بالمقارنة مع عام ١٩٩٠.

٢ - المالية العامة

تمكنت الحكومة من إدارة المالية العامة لسنة ١٩٩١ على نحو أدى إلى تحسين الإيرادات وضبط النفقات ومن ثم تخفيض عجز الموازنة والحد من الاختلالات في الاقتصاد الوطني بقدر المستطاع مما أسهم بشكل فاعل في المحافظة على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية وانخفاض معدل التضخم.

وإذا ما استثنينا الموازنة الطارئة التي شكلت جزءا من الموازنة العامة للدولة والتي تم تمويلها بالكامل من الموارد الخارجية فإن عجز الموازنة لسنة ١٩٩١ قبل المنح الخارجية وقبل التمويل قدره بمبلغ (٣٦٦٧) مليون دينار مقابل (٣٢٠٢) مليون دينار لعام ١٩٩٠ في حين يقدر أن

يبلغ عجز الموازنة حوالي (٢٦٧٨) مليون دينار فقط أي بانخفاض نسبته حوالي (٢٧٪) عن المقدّر ويعتبر ذلك انجازا كبيرا تم تحقيقه في ظل الأوضاع التي سادت.

وقد جاء هذا التحسن في الأداء المالي نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بما نسبته (١٣٣٪) عن المبلغ المقدّر لها في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ حيث قدرت هذه الإيرادات بمبلغ (٧٠٢٥) مليون دينار في قانون الموازنة دون الملحق في حين أعيد تقديرها بحوالي (٧٩٦١) مليون دينار بزيادة نسبتها (٧٪) عن عام ١٩٩٠.

كما تجاوزت المنح المالية المنح المقدرة بالموازنة لسنة ١٩٩١ إذ أعيد تقديرها بمبلغ (٢٣٦٢) مليون دينار مقابل مبلغ (١٦٧) مليون دينار لعام ١٩٩٠ أي بزيادة مقدارها (٨٦٢) مليون دينار ونسبتها (٥٧٥٪) عن المقدّر في قانون الموازنة وقد جاء هذا التحسن نتيجة للجهود المكثفة التي بذلت على مختلف المستويات لتعويض الأردن عن جزء من خسائره نتيجة لأحداث الخليج.

أما بالنسبة للنفقات الجارية فقد تم تقديرها بما في ذلك النفقات المقدرة بملحق قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ بحوالي (٩١٤٥) مليون دينار في حين أعيد تقديرها بحوالي (٩٠٩٨) مليون دينار أي بزيادة نسبتها حوالي (٨٪) عن عام ١٩٩٠.

نتيجة الأعباء الإضافية التي تم تحملها لاستيعاب آثار أزمة الخليج وعودة العاملين الأردنيين من الخارج.

٣ - ميزان المدفوعات

تظهر المؤشرات الأولية لتجارة الأردن الخارجية تحقيق انخفاض ملموس في عجز الميزان التجاري، إذ يقدر أن ينخفض هذا العجز خلال عام ١٩٩١ ليصل إلى (١٢٦٢) مليون دولار مقابل عجز مقداره (١٦٦٨) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويأتي هذا التحسن في عجز مقداره (١٦٦٨) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويأتي هذا التحسن في عجز الميزان التجاري نتيجة لانخفاض الملحوظ الذي شهدته مستوردات الأردن لعام ١٩٩١ والتي يقدر أن تصل إلى (٢٣٠٠) مليون دولار مقابل (٢٧٣٢) مليون دولار لعام ١٩٩٠.

أما الصادرات الوطنية، فمن المتوقع أن تنخفض من (١٠٦٤) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (١٠٣٨) مليون دولار خلال عام ١٩٩١. ويعزى هذا الانخفاض المتوقع في الصادرات إلى تراجع قيمة صادرات الأردن من الفوسفات وإلى إغلاق الأسواق المجاورة أمام الصادرات الوطنية.

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يظهر فائض ميزان الخدمات خلال عام ١٩٩١ تراجعاً كبيراً ليصل إلى (٢٣٠) مليون دولار مقابل (٤٩٣) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويعكس ذلك التراجع الكبير

الذي لحق بقطاعات الخدمات وخاصة قطاع السياحة وقطاع النقل وقطاعات الخدمات التجارية الأخرى والانخفاض الحاد الذي أصاب تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بسبب أحداث الخليج.

أما فيما يتعلق بحجم الحوالات بدون مقابل (المنح) فعل الرغم من التوقف التام للدعم العربي المقدم للجزيرة، فقد حافظت هذه المنح على مستوى مقبول نتيجة للدعم المالي الذي تلقاه الأردن من الأسرة الدولية وخاصة من المجموعة الأوروبية والحكومة الألمانية.

وعلى العموم، فمن المتوقع أن يشهد ميزان المدفوعات الأردني خلال عام ١٩٩١ فائضا كبيرا وذلك بالرغم من تراجع الفائض المتحقق في قطاعات الخدمات وتوقف الدعم المالي العربي. ويعود سبب الفائض المتوقع في ميزان المدفوعات لعام ١٩٩١ إلى الدعم المالي المقدم للأردن من المجتمع الدولي وتحويل جزء من مدخرات الأردنيين العائدين من الكويت للأردن.

٤ - سعر صرف الدينار الأردني والاحتياطيات من العملات الأجنبية:

حافظ سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية على استقراره خلال عام ١٩٩١ وذلك بالرغم من المعوقات والاضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الأردني. فقد تراجع سعر صرف الدينار

هكذا من الأشهر

مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (٣٢/٢) خلال العشرة شهور الأولى من العام الحالي، في حين حقق ارتفاعاً نسبته (٣٩/٢) في المتوسط مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى. وبما أسهم في تحقيق هذا الاستقرار تمكن الأردن من إعادة بناء احتياطياته من العملات الأجنبية بحيث وصل صافي احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية الحرة في نهاية شهر تشرين الأول إلى (٨٧٨) مليون دولار مقابل حوالي (٢٢١) مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٠. وإذا ما اضيفت ودائع البنوك التجارية بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي فسترتفع هذه الاحتياطيات إلى حوالي (١٦٠٠) مليون دولار علماً بأن هذه الاحتياطيات لا تشمل ما يحتفظ به البنك المركزي من الذهب وكذلك الديون المترتبة للأردن على الخارج تنفيذاً لاتفاقيات الدفع. وبما تجدر الإشارة إليه أن هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة لفترة تزيد عن أربعة أشهر، وهذه الفترة تعتبر مرجحة بالمقاييس الدولية.

٥ - التضخم والاجور

شهد الاتجاه العام للأسعار مزيداً من الاستقرار خلال العشرة شهور الأولى من عام ١٩٩١ إذ ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (١٦٢١) نقطة في نهاية عام ١٩٩٠ إلى (١٦٨٨) نقطة في نهاية شهر تشرين الأول من هذا العام أي بزيادة

نسبتها (٤١/٢). ولدى مقارنة هذه النسبة مع نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال العشرة شهور الأولى من العام السابق ١٩٩٠ والبالغة (٦٣/٢) نجد أننا حققنا تحسناً في المستوى العام للأسعار بنسبة (٢٢/٢). وإذا ما تمت مقارنة المعدل العام الشهري للأرقام القياسية خلال العشرة أشهر الأولى من هذا العام مع مثيلاتها من العام السابق فإن الارتفاع في مستوى الأسعار يبلغ (٨٤/٢). ولم تظهر أي من البنود التي تشكل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة زيادات كبيرة تلفت النظر.

إن دائرة الإحصاءات العامة تقوم في الوقت الحاضر بإجراء مسح للاجور في جميع المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال، وفي غياب نتائج هذه الدراسة فإن تحليل حسابات الدخل القومي تعطي بعض المؤشرات حول تطور حصة العاملين من الناتج المحلي الإجمالي إذ تدل الأرقام الأولية لهذه الحسابات أن حصة الاجور في عام ١٩٨٨ كانت (٨٩٩) مليون دينار ارتفعت إلى (٩٣٤١) مليون دينار عام ١٩٨٩ أي بنسبة (٤/٢) في حين ارتفعت عام ١٩٩٠ إلى (١٠٢٢) مليون دينار أي بنسبة (٩٤/٢).

وباعتماد أرقام قوة العمل كما يظهرها التقرير السنوي لوزارة العمل يتبين بأن معدل الاجر النقدي السنوي للعامل بلغ

عام ١٩٨٨ (١٧٢٤٤) دينار ارتفع إلى (١٧٨٤٣) دينار أي بنسبة (٣٤/٢) وإلى (١٩٤٩٥) دينار عام ١٩٩٠ أي بنسبة (٩٣/٢).

٦ - البطالة

ما زال الاقتصاد الأردني يعاني من مشكلة البطالة التي تفاقمته حداثتها نتيجة لأحداث الخليج وما رافقها من إفراغات سلبية أدت إلى تعميقها.

فقد بلغ عدد الذين لم يحصلوا على عمل من المتقدمين بطلبات التوظيف خلال عام ١٩٩٠ والعشرة أشهر الأولى من عام ١٩٩١ لكل من ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل حوالي (٤٩) ألفاً و (٦٣) ألفاً على التوالي أي بزيادة نسبتها (٢٨/٢)، وتركزت معظم الزيادة في الطلبات المقدمة لديوان الخدمة المدنية والتي تشكل نسبة الإناث ما يزيد على (٦٨/٢) منها. كما سيرد فيما بعد فإن أحد المرتكزات الرئيسية التي اعتمدها مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين أيديكم هو المساهمة في الحد من تفاقم مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تشمل:

- زيادة الاتفاق الرأسمالي لتنشيط الاقتصاد الوطني ليوفر مزيداً من فرص العمل.
- رصد المخصصات الكافية لأحداث (٦٣٠٠) وظيفة جديدة ولتغطية الوظائف الشاغرة.
- دعم مؤسسة التدريب المهني لتوسيع نشاطاتها.

- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل.
- توفير المخصصات اللازمة لدعم المجهود الحكومي لتوفير مزيد من فرص العمل للأردنيين في الخارج.
- التركيز على المشاريع الحكومية المكثفة للعمالة.

كما يساهم في التخفيف من حدة البطالة الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٢ إذ من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً قد تتجاوز نسبته (٣/٢).

وسيعزز ذلك الزيادة المتوقعة في استثمارات القطاع الخاص الناجمة عن البرامج التي تبنتها الحكومة لدعم الاستثمار بالتعرف على المشاريع الجديدة والترويج لها وتوفير التمويل التنموي ضمن الإطار الاقتصادي الكلي الذي حدده برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي. كما وتتضمن هذه البرامج تخصيص مبالغ من المنح الفنية لفتح أسواق جديدة ورفع سوية الإنتاج لتتفق مع متطلبات هذه الأسواق ودعم صناعة الألبسة الجاهزة وتقديم تسهيلات إضافية من خلال عمليات رد الرسوم وإعفاء قطع الغيار للصناعات التصديرية وإعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار.

٧ - المديونية الخارجية وخدماتها

قامت الحكومة بمجهود كبير لشرح الأعباء المالية التي تترتب على الأردن نتيجة لمديونيتها الخارجية وستستمر في السعي

لتخفيض اعبائها بشق الوسائل الممكنة. ونتيجة للظروف الطارئة التي نجمت عن احداث الخليج لم تتمكن الحكومة من اعادة جدولة قروضها المنروحة من حكومات اجنبية لعام ١٩٩١ حيث يقدر ان تبلغ قيمة اقساط القروض المستحقة الدفع وغير المسددة في نهاية هذا العام حوالي (٤٠٠) مليون دولار بعد ان تم تسديد اقساط القروض المستحقة للمؤسسات الدولية وجزء من اقساط القروض الاخرى بشكل انتقائي لان دفع المنح الخارجية التي قدمت للاردن والسحب من القروض الاكثر تيسرا كانا مشروطين بتسديد اقساط القروض التي يستحق دفعها.

وستعمل الحكومة على اعادة جدولة حوالي (١٥٠٠) مليون دولار في بداية عام ١٩٩٢ بشروط ميسرة تمنح الاردن فترة امهال مدتها عشر سنوات، ويثل هذا المبلغ الاقساط والفوائد التي لم يتم تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وتلك العائدة لعام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٣ مع السعي لتخفيض هذه الاقساط او فوائدها. علما بأن القروض التي تقدمها المؤسسات الدولية والاقليمية لا تخضع لاعادة الجدولة ولم تدرج ضمن المبلغ المتوي اعادة جدولته.

اما بالنسبة لحجم مديونية الاردن الخارجية فقد كان الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد في نهاية عام ١٩٩٠ (٨٢٣٦) مليون دولار وذلك باعتماد اسعار

العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ ولا يشمل ذلك قيمة الفوائد على هذه القروض بما فيها قيمة الفوائد التي تمت الموافقة على اعادة جدولتها والبالغة حوالي (٨٦) مليون دولار.

وباعتماد نفس اسعار العملات الاجنبية كما كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٩ فان المديونية الخارجية كما هي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ تقدر على النحو التالي:

- الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد ٧٩٦٤ مليون دولار.
- الرصيد الملتزم به وغير المسدود ١٠٨٩ مليون دولار.
- الرصيد الصافي المسدود وغير المسدد ٦٨٧٥ مليون دولار.

ولا تشمل الارقام المبينة اعلاه فوائد هذه القروض بما فيها الفوائد التي استحققت وسيتم السعي لاعادة جدولتها والبالغة حوالي (١٧٠) مليون دولار ويتضح ان حجم المديونية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ قد انخفض بحوالي (٣٠٥٪) عن نهاية عام ١٩٩٠ ويعتبر هذا الانخفاض تطورا ايجابيا اذا ما اخذ بعين الاعتبار ان القسم الاكبر من الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للاردن بسبب احداث الخليج جاء على شكل قروض ميسرة مما ادى الى زيادة حجم القروض الاجنبية الا ان الغناء بعض القروض السلعية التي كان متاعدا عليها وبعضها منفذ جزئيا ادى الى تخفيض

المديونية الخارجية. واذا ما اعيد تقييم حجم المديونية الخارجية باسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ فانها تقدر على النحو التالي:

- الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد ٨١٧٣ مليون دولار.
- الرصيد الملتزم به وغير المسدود ١١٤٠ مليون دولار.
- الرصيد الصافي المسدود وغير المسدد ٧٠٣٣ مليون دولار.

ومما يجدر ذكره هنا انه اذا ما اخذ بعين الاعتبار تطور صافي موجودات المملكة من العملات الاجنبية التي ارتفعت بحوالي (٧٠٠) مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠ فأن حصيلة حجم المديونية وصافي الموجودات الاجنبية معا تظهر حدوث تحسن كبير في القسط الخارجي عما كان عليه في السنوات السابقة.

وعند تحليل المديونية الخارجية يتضح ان هنالك تطورات ايجابية اخرى قد تم تحقيقها ويمتد اثرها الى سنوات مقبله يمكن تفصيلها كما يلي:

- ١ - ستخفيض اقساط القروض التي تستحق خلال السنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ من (٦٣٥١) مليون دولار الى (٥٥٩٥) مليون دولار اي بانخفاض نسبه حوالي (١٢٪).
- ٢ - كما يقدر ان تنخفض الفوائد خلال نفس

الفترة من (٢٨٥٥) مليون دولار الى (٢٢٧٦) مليون دولار اي بانخفاض نسبته حوالي (٢٠٪) باعتماد اسعار الفائدة السائدة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١.

٣ - لقد تم تخفيض معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة من (٧٣٨٪) عام ١٩٩٠ الى (٦٦١٪) عام ١٩٩١ وفي حال استبعاد القروض التي تحكمها الفوائد المتغيرة فان النسبة ستخفيض من (٦٧٣٪) عام ١٩٩٠ الى (٤٠٧٪) عام ١٩٩١.

ان نتيجة هذه التطورات ايجابية على اعادة هيكلة الديون الخارجية سوف تساعد في تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. وستستمر الحكومة في اتباع هذا النهج مع السعي للاستفادة من افضل الاساليب الممكنة التي تؤدي الى تخفيض حجم المديونية او تخفيف اعبائها بما في ذلك عمليات شراء الدين باسعار خصم مناسبة او عمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة او تحويله الى دين اخر يتمتع بشروط اكثر تيسرا يتم تسديده من خلال تصدير سلع وطنية او بالعمله المحلية مع عدم قابلية تحويلها الى الخارج.

٨ - المديونية الداخلية وخدمتها

تشير سجلات وزارة المالية ان حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩١ بالمقارنة مع نهاية عام ١٩٩٠ سينخفض بمبلغ (٦٧٦) مليون دينار نتيجة

لإنخفاض الاقتراض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي وتحقيق فائض في الحسابات التابعة للخزينة لدى البنك المركزي ويظهر الجدول التالي تطور هذه المديونية:

بالمليون دينار	١٩٩٠	١٩٩١
- القروض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي	١٠٩٠٢	٨٩٠٥
- قروض أدوات الدين العام الداخلي	٤٤٦٥	٤٤٦٥
- سلفة البنك المركزي الاستثنائية	٣٩٠٠	٣٩٠٠
- سلفة البنك المركزي العادية	١٧٣٥	١٧٥٦
- أرصدة حسابات أخرى دالة	-	(٥٠٠)
تأهبة للخزينة	-	-
المجموع	١١١٩٢	١٠٥١٦

لقد التزمت الحكومة بعدم التوسع في الاقتراض الداخلي خلال عام ١٩٩١ وبقيت هذه المديونية ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الدين العام وقانون البنك المركزي وقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١.

وسوف تستمر الحكومة في هذا النهج خلال عام ١٩٩٢ كما ستسعى إلى التنوع في أدوات الدين الداخلي بإدخال أدوات خزينة مدتها سنة واحدة كما سيتم بيع جزء من إصدارات الأدوات بالمزاد العلني لتخفيض كلفة مديونية الخزينة.

لقد حققت إدارة القروض المحلية والخارجية التي انتهجتها الحكومة مزيداً من الاستقرار المالي والنقدي في المملكة وحدثت من توسيع الاختلالات الاقتصادية بقدر الامكان في إطار وفر المتطلبات المالية الأساسية للحكومة واجهزتها المختلفة بما في ذلك تلبية متطلبات النفقات الطارئة التي فرضتها التحديات الخارجية التي تعرض لها وطننا الحبيب.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

بما أن المؤشرات الأولية الحالية لاساسيات الاقتصاد الأردني تظهر أن الأردن قد شرع في تجاوز تداعيات الأزمة وبدأ اقتصاده في تحقيق نمو حقيقي فإنه من المتوقع أن يشهد عام ١٩٩٢ بداية عودة الانتعاش للاقتصاد الوطني مع المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وفيما يلي التوقعات للفعاليات الأساسية في الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢:-

- ١ - زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة قد تتجاوز (٣٪) وسيساهم في ذلك زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع التعدين وخاصة بعد إعادة فتح معظم الاسواق المجاورة أمام الانتاج الأردني.
- ٢ - حدوث نمح مرض في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخاصة إذا ما انتعش الطلب على خامات الفوسفات الأردني وكان الانتاج الزراعي الأردني

كافياً لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير.

- ٣ - حدوث نمح في ميزان الخدمات نتيجة لشروع الحركة السياحية وقطاع النقل في الانتعاش الا ان التحسن في حجم حوالات الاردنيين العاملين في الخارج قد يكون هامشياً.

- ٤ - محافظة سعر صرف الدينار على استقراره مع الاستمرار في بناء احتياطات المملكة وذلك اذا ما تم إعادة جدولة القروض الخارجية المقدمة للأردن كما جاء سابقاً.

- ٥ - استمرار الاستقرار في مستوى الاسعار وسيطر انخفاض على معدل ارتفاع الارقام القياسية لتكاليف المعيشة.

- ٦ - تقلص عجز الموازنة قبل المنح الخارجية بالارقام المطلقة وكسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

- ٧ - بالرغم من ان الاقتصاد الوطني سيظهر قدرة افضل على توفير مزيد من فرص العمل الا انه سيستمر في المعاناة من ارتفاع نسبة البطالة.

- ٨ - سيطر ارتفاع على حجم المديونية الخارجية وذلك لضرورة توفير موارد خارجية اضافية لتحل محل الدعم العربي وتقلص حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وسيعتمد ذلك الى حد كبير على مدى قيام المجتمع الدولي ومؤسساته بتقديم منح للأردن بدلاً من القروض الميسرة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يعتبر مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ خطة السنة الأولى من برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي الذي وفر مستوى مناسباً من الانفاق الجاري والرأسمالي ليلبي متطلبات هذه المرحلة الاقتصادية وقد جاء هذا المشروع معتمداً على المرتكزات والتوجهات الرئيسية التالية:

- ١ - الاستمرار في دعم قواتنا المسلحة واجهزة الامن المختلفة التي هي درع الوطن وحصنه المنيع والركيزة الأساسية للاستقرار والتنمية.
- ٢ - رصد المبالغ الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان رفع سويتها في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بشكل يتعذر معه تبرير عدم تقديم هذه الخدمات بشكل مناسب لتقص الموارد المالية الضرورية إذ تم زيادة اجمالي مخصصات وزارة الصحة الجارية والرأسمالية لسنة ١٩٩٢ بحوالي (٢٣٢٢) مليون دينار او ما نسبته (٤٤٥٪) عن إعادة التقدير لسنة ١٩٩١ وزيادة اجمالي مخصصات وزارة التربية والتعليم بحوالي (١١٧) مليون دينار او ما نسبته (١١٣٪) في حين تمت زيادة مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية بما نسبته حوالي (١٩٪).
- ٣ - رفع مستوى ذوي الدخل المحدود والتوسع في تحسين اوضاع ذوي الدخل المتدنية والحد من جيوب الفقر من خلال:

هكذا من أهل

- توفير اتفاق رأسمالي مرتفع الامر الذي سيؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير مزيد من فرص العمل.

- زيادة دعم مؤسسة التدريب المهني ليصل الى (٣٠٤) مليون دينار لتمكينها من انشاء وتجهيز ستة مراكز جديدة والتوسع في برامج التدريب وادخال تخصصات جديدة وبحث تزايد طاقاتها الاستيعابية لتصل الى حوالي (١٦٠٠٠) متدرب سنويا بعد ان استطاعت رفع قدرتها من (١٠٠٠٠) متدرب عام ١٩٩٠ الى (١٤٠٠٠) متدرب عام ١٩٩١.

- رصد المخصصات اللازمة لدعم المجهود الحكومي في توفير مزيد من فرص العمل للاردنيين في الخارج.

- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل في مجال توفير مزيد من فرص العمل بدعم موارده المالية بشكل كبير من المنح الخارجية وفائض المنح العينية من الحبوب وذلك بالإضافة الى الدور الذي سنقوم به في تمويل برامج التأهيل الاسري للحد من اتساع جيوب الفقر كما اشير اليه سابقا.

- اعطاء الاولوية الخاصة للمشاريع المكثفة للعمال والتي يتم تنفيذها في المحافظات والاقاليم المختلفة خارج العاصمة من خلال مضاعفة المبالغ التي خصصت للطرق القروية والزراعية وصيانة الطرق وزيادة المخصصات بشكل ملحوظ للتوسعات المدرسية واقامة المراكز الصحية

- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية اذ تم رصد مبلغ (٨) مليون دينار لسنة ١٩٩٢ لغايات تقديم المعونات فقط بالإضافة الى توفير مبلغ (٣) مليون دينار من موازنة هذا العام لصندوق التنمية والتشغيل لاستخدامها في تمويل مشاريع التأهيل الاسري المهني.

- توفير المخصصات اللازمة لتحسين اوضاع الموظفين العاملين في الاجهزة المدنية والعسكرية والمتقاعدين اصليين وفرعيين حيث تم تخصيص مبلغ (٤٥) مليون دينار لهذه الغاية.

- رصد المخصصات الضرورية للاستمرار في توفير المواد التموينية الاساسية بأسعار مدعومة والاستمرار في تقديم الدعم السلازم للمؤسسين الاستهلاكيين العسكرية والمدنية.

- الاستمرار في تقديم الدعم الضروري لقطاع الاسكان الرسمي المدني والعسكري.

٤ - المساهمة في معالجة مشكلة البطالة مساهمة فاعله من خلال:

- رصد المخصصات الكافية لاجداث ما يزيد على (٦٣٠٠) وظيفة جديدة اضافة الى الوظائف التي سيتم توفيرها من خلال موازنات المؤسسات العامة المستقلة التي لم تدرج ضمن قانون الموازنة العامة.

- اعادة رصد المخصصات المالية لتغطية الوظائف الشاغرة التي لم يتم تمييزها هذا العام والتي تزيد على (٢٠٠٠) وظيفة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

وقد وفرت مخصصات كافية للابنية الحكومية خارج محافظة العاصمة.

٥ - تمويل برامج تهدف الى توفير موارد مائية جديدة للاستعمال المنزلي والصناعي والزراعي والحد من تلوث المياه في وادي الاردن من خلال ضخ مياه الابار لتغذية مخزون السدود ومزج مياهها ولتحقيق ذلك تم رصد حوالي (٤٢٥) مليون دينار لسلطة المياه في مشروع القانون الذي بين ايديكم بالإضافة الى رصد حوالي (١٥) مليون دينار لمشاريع سلطة وادي الاردن.

٦ - تجهيز الموارد المالية الذاتية لتغطية النفقات العامة، فمن المتوقع ان تبلغ الإيرادات المحلية حوالي (٨٣٢) مليون دينار وستكون كافية لتغطية ما نسبته (٨٨.٥٪) من النفقات الجارية وبأضافة اقساط القروض المستردة للإيرادات المحلية تصبح نسبة التغطية حوالي (٩٣.٨٪) وهي نسبة مقبولة في اولى سنوات برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي.

٧ - المساهمة الفاعلة في دعم مسيرة التنمية بزيادة المخصصات للمشاريع الرأسمالية الانمائية حيث تم رصد حوالي (٣٣٠) مليون دينار دون تسديد اقساط القروض

وتشكل هذه المخصصات ما نسبته حوالي (١٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة جاءت لتساهم في توفير المرافق الاساسية والبنية التحتية الضرورية لدفع عجلة التنمية وتسريعها.

تضمنت موازنة عام ١٩٩١ موازنة طارئة بالإضافة الى الموازنة العادية تم وضعها نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مرت على المملكة بلغ مجموع مخصصاتها بما في ذلك ما تم رصده ضمن الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ مبلغ (١٨٦.٥) مليون دينار من اصلها مبلغ (٩١.٥) مليون دينار للاستخدامات الجارية ومبلغ (٩٥) مليون دينار للاستخدامات الرأسمالية ويقدر ان يتم اتفاق مبلغ (١٢٠.٢) مليون دينار خلال هذا العام ١٩٩١ منها (٧٤.٩) مليون دينار للاستخدامات الجارية ومبلغ (٤٥.٣) مليون دينار للاستخدامات الرأسمالية.

وقد تم رصد مبلغ (٢٧.٤) مليون دينار في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ لاكمال مشاريع الموازنة الطارئة التي بوشر بتنفيذها ولم تنته بعد وذلك ضمن الموازنة العادية بهدف ضبط وتقييم الاداء المالي للحكومة وخاصة بعد ان حقق الاردن تقدما ملحوظا في تجاوز ازمة الخليج وتداعياتها.

كما تم ادخال مجموعه من التعديلات على تصنيف الموازنة وخاصة مواد النفقات الرأسمالية حيث تم تسويدها بشكل يمنع التكرار والتضارب ويؤدي الى اظهار البيانات بشكل واضح وتفصيلي. ويهدف توفير معلومات مفصلة لكل وزارة او دائرة تم وضع ملخص يظهر مجموع الاتفاقات التفصيلي لجميع برامجها ومشاريعها الواردة في مشروع القانون.

هكذا من الأشهر

والقطاعات الاهلية بمختلف مستوياتها ستؤدي الى تعزيز مسيرة التنمية وتمكين اقتصادنا الوطني من استعادة قوته والتصدي للتحديات التي يجابهها ونجاوزها بكفاءة واقتدار وبما يوفر حياة كريمة لمواطنينا.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ بعد ان حددت المرتكزات والابعاد التي اعتمد عليها هذا المشروع لتؤكد انها تتطلع الى تعاون مشر مع مجلسكم الكريم لدراسة هذا المشروع واقراره ليأتي خير عون على مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها بلدنا العزيز ولرفد مقومات النجاح له تحت راية باني الوطن وراعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسل جردانه
وزير المالية

جدول مرفق بغطاب الموازنة لسنة ١٩٩٢
ملخص لابعاد قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢

أولاً: الإيرادات

١ - الإيرادات الجارية	بالمليون دينار
- الإيرادات المحلية	٨٣٢,٠
- المنح	٢٧٥,٠
مجموع الإيرادات الجارية	١١٠٧,٠
٢ - الإيرادات الرأسمالية	
- السط القرض المستردة	٥٠,٠

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

انطلاقاً من هذه المرتكزات تم تحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ وفيما يلي عرض ملخص لارقام اهم بنودها:

١ - قدر اجمالي الإيرادات بمبلغ (١ ١٦٣) مليون دينار من اصلها مبلغ (٨٣٢) مليون دينار إيرادات محلية.

٢ - قدر اجمالي النفقات بمبلغ (١ ٢٧٠) مليون دينار من اصلها مبلغ (٣٢٩) مليون دينار نفقات رأسمالية.

٣ - قدر عجز الموازنة قبل التمويل بمبلغ (١٠٧) مليون دينار.

٤ - قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٢٧٨) مليون دينار من اصلها مبلغ (١٧١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية.

وتفاصيل هذه الابعاد مرفقة بخطابي هذا الذي سيوزع عليكم.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ولا يسعني هنا الا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الدول الشقيقة والصديقة وإلى المؤسسات الدولية التي ساهمت في دعم اقتصاد هذا البلد ومكنته من استيعاب اثار احداث الخليج ومضاعفاتها بما في ذلك عودة الالاف من ابنائنا العاملين في الخارج.

وكلنا ثقة بأن جهود أبناء هذا البلد وتلاحمهم والتعاون المستمر والمثمر بين الحكومة

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي الاستاذ باسل جردانه وزير المالية. وهناك مقترح لتحديد موعد مناقشة الموازنة يوم الاربعاء ١٨/١٢/١٩٩١. دكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، لا نستطيع ابتداءً أن نحدد موعد مناقشة الموازنة لأن اللجنة المالية ستعكف على دراستها وربما تحتاج الى عدد من الجلسات المتتالية. لذلك ليس من الحكمة أن نحدد منذ الان موعد لمناقشة الموازنة، سنوافيكم لاحقاً بالموعد الذي يمكن ان يكون موعداً قريباً لمناقشة هذا المشروع، شكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اذاً بانتظار موعد من اللجنة المالية، أرجو فقط إشعارنا في وقت مبكر حتى نستطيع أن نحدد موعد الجلسة.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجيد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان ملاحظات بسيطة تحت بند ما يجيد من اعمال، الملاحظة الاولى تبديلات وإضافات في موضوع تشكيل اللجان.

معالي الدكتور عبدالله النور يرغب في الانسحاب من اللجنة المالية وإضافة اسمه الى لجنة الشؤون الخارجية. القضية أن لجنة الشؤون الخارجية واصله السقف المسموح به حسب قرار المجلس، هذا هو العائق الوحيد.

- المنح الفنية لتمويل مشاريع
مجموع الإيرادات الرأسمالية
اجمالي الإيرادات

ثانياً: النفقات

١ - النفقات الجارية

- نفقات الجهاز المدني	٣٦٤,٦
- نفقات الجهاز العسكري	٢٧٢,٨
- النفقات الأخرى (بما في ذلك دعم المواد التموينية وفوائد القروض ونفقات التقاعد والتأمينات).	٣٥٧,٩
- زيادات الموظفين (مدنيين وعسكريين) وعقائدين).	٤٥,٠
مجموع النفقات الجارية	٩٤٠,٣

٢ - النفقات الرأسمالية

- نفقات المشاريع الائتمانية الممولة من الإيرادات.	٢٣٨,٨
- نفقات المشاريع الائتمانية الممولة من القروض والمنح الفنية	٩١,٠
مجموع النفقات الرأسمالية	٣٢٩,٨
اجمالي النفقات	١٢٧٠,١

ثالثاً: عجز الموازنة قبل التمويل

رابعاً: موازنة التمويل

١ - مصادر التمويل

- قروض لتمويل مشاريع الخلية	٨٥,٠
- قروض مؤسسات دولية	١٤٦,١
- قروض مشتريات الحبوب	٢٧,٠
- قروض داخلية	٢٠,٠
مجموع مصادر التمويل	٢٧٨,١

٢ - الاستخدامات

- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل	١٠٧,١
- تسديد اقساط القروض الخارجية	١٤٦,٥
- تسديد اقساط القروض الداخلية	٢٤,٥
مجموع الاستخدامات	٢٧٨,١

الدكتور أحمد عويدي العبادي: أنا انسحب من اللجنة.

معالي رئيس المجلس: إذا انسحب الدكتور أحمد عويدي فيكون الدكتور عبدالله النور إذا رأيتم ذلك. الدكتور حسني الشيب.

الدكتور حسني الشيب: هل الدكتور أحمد عويدي العبادي هو أساساً عضواً في اللجنة؟ هو عضواً في اللجنة في العام السابق في الدورة السابقة، لا أدري إذا كان عضو لهذا العام؟ لا اعتقد كذلك.

معالي رئيس المجلس: نتأكد من الامانة العامة.

السيد الامين العام: الدكتور أحمد عويدي العبادي ليس عضواً.

معالي رئيس المجلس: مش عضو، طيب على كل حال العائق فقط هو ان اللجنة وصلت السقف وهو ١٥٥ عضو.

الطلب الثاني من معادة النائب عبدالعزيز جبر يطلب الالتحاق في اللجنة التريبية وهناك مجال، فهل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة على ذلك.

طبعاً اجتمعت معظم اللجان، والمجلس الكريم شكل هذه اللجان، وللعلم تم انتخاب رؤساء ومقرري اللجان على الشكل التالي ما عدا لجنتين.

اللجنة المالية.

١ - معالي الدكتور عبدالله الكايلة: رئيساً.

٢ - سعادة السيد مطير البستنجي: مقررأ.

اللجنة القانونية

١ - سعادة السيد حسين مجلي: رئيساً.

٢ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس: مقررأ.

لجنة الشؤون الخارجية

١ - سعاد الدكتور حسني الشيب: رئيساً.

٢ - سعادة السيد عيسى الريموني: مقررأ.

لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

١ - سعادة السيد ابراهيم خريسات: رئيساً.

٢ - معالي السيد سليم الزعبي: مقررأ.

اللجنة الزراعية.

١ - سعادة السيد نادر الظهيرات: رئيساً.

٢ - معالي الدكتور عوني البشير: مقررأ.

اللجنة الصحية وسلامة البيئة

١ - سعادة الدكتور احمد عتاب: رئيساً.

٢ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ: مقررأ.

لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

١ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر: رئيساً.

٢ - سعادة السيد نايف الحديد: مقررأ.

لجنة الريف والبادية

١ - سعادة السيد نايف الحديد: رئيساً.

٢ - سعادة السيد عبدالحفيظ: مقررأ.

لجنة استراتيجية المياه

١ - معالي السيد عبدالمجيد الشريدة: رئيساً.

٢ - سعادة المهندس فؤاد الخلفات: مقررأ.

بقي لجنتان اللجنة الادارية ولجنة التربية لم يحصل فيهما نصاب، فأرجو من اللجنتين الاجتماع بعد الجلسة مباشرة حتى تبدأ العمل فوراً في جميع اللجان.

هذا ما لدي من ملاحظات، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة انه بالنسبة لموضوع تشكيل اللجان البرقيات لم تصل الى كثير من الزملاء، ومع احترامي للزملاء والمقررين الذين نجحوا لكن هذا خلل تكرر في العام الماضي وتكرر هذا العام.

البرقيات إما أن تصل للنواب في الوقت المحدد، أما مش أن يتصل فينا البريد بعد الساعة الثالثة ويقول والله فيه لك برقية اذا سمحت تعال خذها، حوالي الساعة الثالثة والنصف من يوم الانتخاب.

معالي رئيس المجلس: حقيقة إن كان هنالك خلل، لا أعرف الامانة العامة عندهم اي ملاحظة؟؟ لأنه كان فيه وقت كافي ووصلت لمعظم الاخوان، واكبر دلالة أن النصاب حصل في اللجان التي ذكرت، فقط لجنتان لم يحصل فيهما النصاب، إن كان هناك خلل يصحح الاخ الامين العام.

السيد عبدالرحيم العكور: اذا سمحت، يعني بالنسبة للنصاب انا بندي أسأل هل حضر، مثلاً في اللجنة القانونية، حضر عشرة يعتبر نصاب.

معالي رئيس المجلس: على كل حال ليس

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات يسمع، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، اقترح حداً للمصروفات عدم ارسال برقيات إطلاقاً لأنه في

هناك مجال للبحث ما دام هناك نصاب من الاخوة المعنيين، فقط ملاحظة الاخ الامين العام، اي ملاحظة الاخ الامين العام؟

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس. ارسلت البرقيات بعد استكمال تعليمات معاليكم مباشرة، اي قبل ٢٤ ساعة من موعد عقد اجتماع اللجان. وقد تأكدنا من البريد الموجود في المجلس وأفادوا بأن البرقيات ارسلت فوراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، أنا اعتقد ان المسؤولية تقع على وزارة المواصلات، فالبرقيات ترسل فتجدها احياناً في صناديق بريدنا فقدت منطق البرقية، إن لم تفتح صندوق بريدك لا تجدها.

ثانياً: يلجأ البريد كثيراً الى الاتصال الهاتفي في منزل النائب ليبلغه بوجود برقيه.

وبالتالي فقدت البرقية منطقها، الاصل في البرقية أن اجرتها مدفوعة لكي تصل الى صاحبها بأسرع وقت ممكن.

فأرجاء موجه لوزارة المواصلات أن تتكرم بتطبيق منطق البرقيات، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات يسمع، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، اقترح حداً للمصروفات عدم ارسال برقيات إطلاقاً لأنه في

هناك من الأهل

العادة تبلغ بالجلسة القادمة في هذا المكان، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: لكن يا أبو طلال مرات يكون فيه غياب ومع البرقيات الاحتجاج قائم. معالي الدكتور عبدالله العكايلة: اذا انتهى المجلس من هذا الموضوع فاني أود ان اذكر اخواني في هذا المجلس بالمرارة والاسى والالام لما سمعناه من القرار الذي صدر عن المؤتمر الاسلامي والذي فيه واكب عملية حصار اطفال ونساء العراق.

ان هذا المجلس عليه ان يبعث للامانة العامة للمؤتمر ولبيرلانات الدول التي شاركت في هذا المؤتمر بالام هذا المجلس ومرارته لما صدر عما يسمى بالمؤتمر الاسلامي نحو شعب شقيق يحتاج منا الدعم والمساندة، لا مواصلة الحصار والرضوخ للارادة الامريكية في هذا المجال وشكراً.

أصوات: نفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: المجلس ارسل برقيات حسب قراكم لطلب رفع الحصار عن العراق.

الدكتور عبدالله العكايلة: عفواً المطلوب استنكار ما صدر عن المؤتمر.

معالي رئيس المجلس: طيب، قبل ان ندخل في الموضوع الثاني فقط طلب الدكتور احمد عتاب ان يكون عضواً في لجنة استراتيجية المياه، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة ويضاف الى اللجنة. معالي الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

أتمنى بواسطة رئيس المجلس تكليف سيادة رئيس الحكومة بأن يقدم لنا تلخيصاً عن أعمال المؤتمر الاسلامي وعندها حقيقة وأنا طبعاً اثني على ما أشار له الزميل الدكتور عبدالله العكايلة، لكننا نريد ان نسمع لعل هنالك في الامر أكثر من ذلك. وتعلمون ان هذا المؤتمر ناقش قضايا عديدة منها قضية حصار العراق ومنها قضية التسوية ايضاً.

فأرجو أن نسمع من الحكومة الموقرة ما جرى في مؤتمر القمة الاسلامي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

طالعنا وسائل الاعلام اليوم ومساء يوم أمس عن خبر مفاده أن خطوطاً هاتفية مباشرة ستفتح ابتداءً من ١٢/١٧ الجاري بين دولة الكيان الاسرائيلي واحدى عشرة دولة عربية من بينها الاردن.

ولما لهذا الخبر من مساس بسيادة الاردن حيث أن القوانين الاردنية تمنع الاتصال بالعدو الاسرائيلي.

فاني ارجو أن توضح لنا الحكومة وتعطينا المعلومات الكاملة عن هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى ما هي الاجراءات التي ستخذها الحكومة لمواجهة مثل هذا الخبر لما له من مساس بسيادة الاردن كما ذكرت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير المواصلات:

بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس، ما ذكره الزميل المحترم استناداً الى ما ذكرته الصحف الاردنية صباح هذا اليوم استناداً الى وكالات الانباء الاجنبية ومنها «الاميركان اسوشيتد برس» لا أساس له من الصحة وهو مجرد خبر للاثارة والاستفزاز والابتزاز من قبل الجانب الاسرائيلي.

لقد نفيت الخبر الى نفس المصدر الذي نشره «الاميركان اسوشيتد برس» والى بعض الصحف الأردنية ومنها «الجوردان تايمز».

لا أستطيع أن امنع الوزير الاسرائيلي أن يقول ما يريد، ولكن موقفنا واضح وموثق بموجب الاتفاقيات المعقودة مع دوائر الاتصالات العالمية التي نتعامل معها وهو عدم السماح بمرور أي «ترافيك» هاتفي من وإلى الاردن من قبل اسرائيل. وهذا الموقف مدعوم بموجب الاتفاقيات الدولية العالمية في مجال الاتصالات معالي الرئيس، وعند سماعنا الخبر اكدنا رسمياً وخطياً على دوائر الاتصالات العالمية التي نتعامل معها على الاتفاقيات السابقة المعقودة معهم بعدم السماح قطعياً بمرور اي مكالمات للاردن او من الاردن الى اسرائيل. وأريد أن اطمئن الاخوة ان تمرير المكالمات من أي بلد لآخر لا يمكن أن يتم فنياً دون موافقة الطرف الاخر. أرجو من الاخوة الكرام ان يطمأنوا لهذه القضية فهي بأيدي امينة ان شاء الله. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الجواب واضح، دكتور احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، عطفاً على ما تحدث به معالي الزميل سليم الزعبي حول طلبه من سيادة رئيس الوزراء أن يعطينا موجزاً أو تفصيلاً عما دار في مؤتمر منظمة العالم الاسلامي.

انا اعتقد شخصياً انه لا داعي لمثل هذا التفصيل ولا داعي حتى لمثل هذا الايجاز لأن وسائل الاعلام العالمية والعربية وحتى المحلية غطت جميع ما دار فيه وفي ردهاته، وإن أخطر وألم شيء دار هو ما تم من استمرار محاصرة العراق وشعب العراق واطفال العراق، وما عدا ذلك لا ارى ضرورة لمثل هذا الحديث وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

بالنسبة لما اثاره معالي الدكتور عبدالله العكايلة فأنا أؤكد وأرجو أن يكون قراراً من المجلس وان يصدر بيان بذلك.

الامر الثاني، الحقيقة هذا المجلس الاصل ان تكون لديه معلومات أكثر من معلومات الصحف والصحفيين. ومن هنا قد اختلف مع الزميل الدكتور احمد عويدي العبادي اننا لسنا بحاجة، انا أقول اننا بحاجة

هكذا من الأشهر

الى ان نعلم اكثر ولا شك ان هناك اسرار وهناك اشياء ما نشرت في الصحف، هذا المجلس من حقه ان يعلم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً بالنسبة للنقطة الاولى التي اثارها الدكتور محمد اطلب من مكتب المجلس الاجتماع مباشرة بعد الجلسة لصياغة البرقية والبرقيات اللازمة. تفضل سيادة الشريف.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس، اخواني النواب.

سأكون في غاية السرور لوضع امامكم ما تم خلال المؤتمر الاسلامي الاخير، ولكن اذا سمحتوا في جلسة قادمة سرية سأفعل ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة الشريف، الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة كنت اود ان احدث عن موضوع ما تطرق اليه الدكتور احمد عويدي العبادي من اننا نريد الاكتفاء بما تريد الصحف. وقد تفضل معالي وزير المواصلات الان قبل قليل ان ما تنشره الصحف كذب او لا يمت الى الصحة بصلة. لذلك لا نعتمد على المعلومات الصحفية.

الحقيقة انا سمعت من اذاعة اسرائيل ان اتصالاً جرى ما بين مواطن اردني في مدينة اربد وبين مراسل جريدة «حداشوت» وان المواطن الاردني فرح جداً بهذه المكالمة، ومن ثم أجرى هو اتصالاً مباشراً بعد اغلاق الهاتف مع مراسل جريدة «حداشوت» في المنطقة الجنوبية من فلسطين المحتلة.

اذا بمعنى ان هناك اتصالاً متبادلاً، اي ان هناك اتصال مباشر من اسرائيل مع الاردن وان هناك اتصال من الاردن الى اسرائيل مباشر ايضاً، وان هذا تم مباشرة بدون الاجهزة الوسيطة، لانني اعلم ان هناك اتصالات من خلال اجهزة وسيطة في قبرص والولايات المتحدة سابقاً موجودة وما تزال فاعلة حتى الان. لكن هذا ما ذكرته اذاعة اسرائيل من انه قد تم الاتصال بين مواطن اردني في اربد وبين مراسل جريدة «حداشوت» الاسرائيلية.

لذلك نريد التأكد من هذا الموضوع والتدقيق على هذه الناحية حتى لا نكون اخر من يعلم.

وقضية ما جرى في المؤتمر الاسلامي في «داكار» فضروري ان نطلع فعلاً على واقع ما جرى لاننا نريد ان نعلم الامر من مصدره لا من يكذب على المصادر كما جرى في الاعلام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير المواصلات: ردي اعتقد واضح، فنياً لا يستطيع اي مواطن في اسرائيل أو أي مواطن في الاردن ان يتصل بدون أن يمر عبر القنوات الرسمية.

اذا كان هناك نوع من القرصنة بواسطة اجهزة لاسلكية فهذا سيدي الرئيس مرفوض من قبلنا جملة وتفصيلاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، فقط انا حبيت ان اؤكد وأمل ان لا يكون هذا مقدمة لأنه عادة نفاجيء في بعض الاحيان بأن يطرح خبر في الصحف يكون مقصود فيه جس النبض، ثم بعد ذلك يصبح حقيقة وواقعاً.

نأمل ان لا نستجيب تحت أي ظرف من الظروف للتطبيع الذي تريد دولة العدو فرضه على هذا الوطن. ولعل موقفنا المشرف يكون هو الدافع لنا الذي نقاوم به كل الضغوط، وموقف الكرامة الذي وقفناه نأمل ان لا يخذش إن شاء الله، ولسنا عليه طبعاً بأسفين لاننا نعتبر انه حق.

أمل من الصحف الاردنية التي نشرت الخبر ان تحاسب، واذا كان يُنشر في الصحف اساءة الى فرد فتحاسب فأولى ان تتحقق هذه الصحف أو المصادر الاعلامية من هذا الخبر وتتصل بالمسؤول مباشرة، أما ان تطرح هذا الخبر هكذا فانا لا ادري لماذا نكيل بمكيالين؟ فمرات عندما تكون هناك كلمة حرة لا تنشر أما كلمة التي قد تمجرح وتسيء فتنتشر تحت باب الحرية.

الامر الاخر حقيقة قد تفضل سيادة الشريف في موضوع المؤتمر الاسلامي، هو فقط حقيقة نحن نعرف الجولكن من باب الامانة ان يعرف الناس ما هي هذه الانظمة العربية الله يهدينا ويهديها، عرب يحاصروا عرب ١١١ والله يا جماعة هذه ما هي مقبولة. فما هو مبرر وجود مثل هذه الافكار؟ علماً بأنني وانا استمع لكلمة

محضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ١١/١٢/١٩٩١ م ٢٥

جلالة الملك كان فيها كلام يمثل جزء كبير من روح الامة وموقفها الاصيل الذي يجب ان يكون.

فيجب ان يعرف الناس الانظمة العربية التي تحكمه ومدى مبرر وجودها لانها توافق على قتل أطفالها في أي شريعة وفي أي مؤتمر اسلامي هذا ١١٩! فلسمي الاشياء باسمائها انه المؤتمر الامريكي عقد قبل فترة في «استطنبول» وعقد قبل يومين في «داكار» وسيعقد مرة أخرى في أي عاصمة من عواصم الاستخزاء. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فيما يخص الشق الاول استاذ عبدالحفيظ الصحف تنشر الخبر ولم تنشأه، فالخبر قد يحتل الصح وقد يحتل الخطأ يعني فلا نحمل الامور اكثر مما هي، هو نشر خبر والخبر رد عليه وتوضيح جيد، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

انا أرى ان هناك أصل وهناك فرع، الاصل والاولى بالادانة ان العرب جميعاً ومنهم الاردن، اعني الانظمة العربية ومنها الاردن على اتصال يصل الى حد الاهانة في «واشنطن» وفي غيرها.

يبرز هذا الاتصال الرسمي على أساس انه انتصار مع ان هناك اهانة للعرب وللأمة العربية، يجب ان نتخذ مناسبة لقطع هذا الاتصال ولادانة هذا الاتصال الذي هو الاصل والذي سينتق عنه فروع كثيرة.

نحن الان نتحدث عن الفروع وعن الاتصالات التلفزيونية، الاولى بهذا المجلس ان

هكذا من الأشهر

هذا المسار سيتولد عنه فروع كثيرة وستشغل بالفروع دون أن نشغل بالأصل، وهذا ما يجب أن نعالجه ونعود إليه بمناسبة مناقشة الموازنة وغير الموازنة وفيما يتعلق ببيان الثقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أتوقع أن الموضوع قد غطي الآن.

السيد الأمين العام:

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: تكون الجلسة القادمة يوم الأحد القادم الساعة العاشرة صباحاً، وترفع الجلسة.

يرجع إلى موقفه السابق المسجل في بيان بادانة الاتصال مع العدو الاسرائيلي والعدو الاول للامة العربية الولايات المتحدة الامريكية التي تجوع شعب العراق والتي تحتل الجزيرة العربية، والتي قتل شعب العراق.

الاولى بالادانة أن نتوجه إلى الأصل لا إلى الفرع، وأن نتعامل مع الحكومة على هذا الأساس. أعود لأقول إن الذين يجوعون شعب العراق ويحتلون أرضنا وقتلوا شعب العراق هم الذين تلجأ إليهم لحل قضايانا مع حليفهم الاستراتيجي اسرائيل.

الاولى ان نعيد النظر في كل المسار لان

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

هكذا من الأهل

وقائع العدد

بيان صادر عن مجلس النواب
في جلسته الرابعة المنعقدة
بتاريخ ١٩٩١/١٢/١١

الأردني ليعبر عن وقفة هذا الشعب بكل إمكاناته وطاقاته ومشاعره مع الشعب العراقي وبمحي شعب العراق الأصيل على مواقفه وتضحياته عن تراب الوطن ومجد الأمة العربية والاسلامية، وإن صمود الشعب العراقي ازاء جريمة محاصرته النكراء يستحق من قادة العالم الاسلامي وقفة مشرقة في رفع الحصار عنه لا أن يفجع بقرار رؤساء قمة المليار مسلم باستمرار فرض الحصار على الشعب العراقي.

أيها القادة،،،

كنا نأمل فيكم ان تمارسوا الدور الذي يفرضه عليكم ديننا الحنيف من خلال الاصلاح الذي أوجبه الله في قوله تعالى: (أما المؤمنون أخوة، فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون). صدق الله العظيم. لا ان تكونوا أداة تنفيذية طيعة في يد معسكر التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد وجود هذه الأمة وكرامتها ومستقبل اجيالها.

نسخة : إلى الامانة العامة للاتحادات البرلمان العربي.

نسخة : إلى الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ان مجلس النواب الأردني المنعقد بتاريخ ٣/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية، الموافق ١٩٩١/١٢/١١ ميلادية يستنكر القرار الصادر عن القمة الاسلامية المنعقدة في دكا، باستمرار الحصار على الشعب العراقي الشقيق الذين ما كانوا يوماً الا سنداً للامة ولكل قضاياها العادلة.

أيها القادة،،،

اننا نستغرب موقفكم هذا ونحثكم على مراجعة أنفسكم والرجوع إلى كتابكم الكريم والدساتير الديمقراطية وضمائر شعوبكم الحية لوقف هذا القرار، لان التاريخ لن يغفر جريمة ترتكب ضد شعب مسلم يذبح بأيد اسلامية حيث ان هذا القرار جاء مجحفاً وخارجاً عن كافة الاعراف والنواميس التي أرستها مبادئ السواء والأرض، والتي أبقت على الانسان قيمة وكرامة وفكراً وحضارة وعقيدة.

ان مجلس النواب وهو يمثل الشعب